

كبير الاقتصاديين في بنك الكويت الوطني د.سعادة شامي خلال الندوة التي نظمها البنك للإعلاميين:

الاقتصاد الكويتي بمنأى عن تباطؤ النمو العالمي

محمد عواضة

تناول بنك الكويت الوطني في ندوة أقامها للإعلاميين أمس، والتي حضر فيها كبير الاقتصاديين لمجموعة بنك الكويت الوطني د.سعادة شامي تحت عنوان «الأفاق المستقبلية للأسواق العالمية وأهم أسواق المنطقة للعام 2019»، العديد من التغيرات المتلاحقة للمشهد الاقتصادي والتي تؤثر بشكل واضح على معدلات وآفاق النمو المستقبلية للاقتصاد الكبري والناشئة على السواء وهو ما يتعكس بالضرورة على اقتصادات المنطقة ومنها الاقتصاد الكويتي.

وأكد شامي أن هناك تباطؤ عالمي طال العديد من الاقتصادات الكبري، مشيراً إلى أنه من المرجح أن يقوم صندوق النقد الدولي بتخفيض تقديرات النمو مرة أخرى والبالغة 3.5٪ في عام 2019.

وأوضح شامي أن نمو الاقتصاد الأمريكي تراجع مع تلاشي أثر خفض الضرائب وتداعيات الحرب التجارية، حيث أظهرت البيانات الأخيرة للوظائف وقطاع العقارات مؤشرات غير مشجعة، مما قد يؤدي إلى انخفاض النمو إلى أقل من 2٪ في 2019.

وحول منطقة اليورو، أكد شامي أن قطاع التصدير يعاني من ضعف فيما تسبب النقاش الدائر حول خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي في حالة من عدم اليقين وهو الأمر الذي دفع البنك المركزي الأوروبي إلى مراجعة توقعات النمو إلى 1.1٪ هذا العام من 1.7٪ في وقت سابق.

كما أشار إلى أن الحكومة الصينية خفضت توقعات النمو المستهدف لهذا العام إلى 6.5-6٪، وسط تزايد التوترات التجارية مع الولايات المتحدة، وهي تعتبر منخفضة مقارنة بمعدلات النمو التي

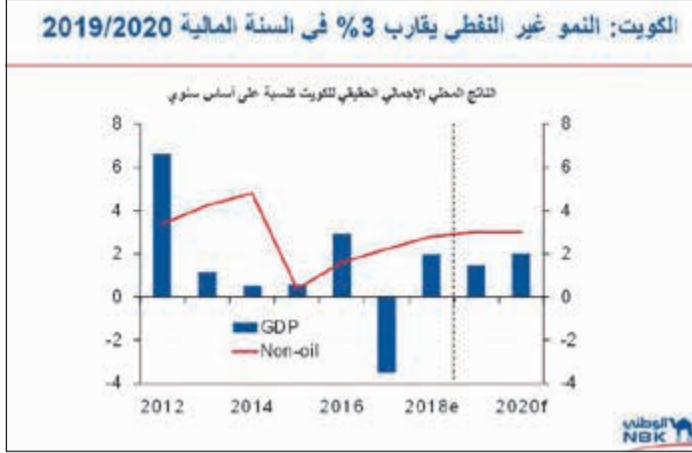
سجلتها الصين سابقاً. وأضاف كبير الاقتصاديين لمجموعة بنك الكويت الوطني إلى أنه بجانب عامل الترابط بين بعض قطاعات أسواق المال، فإن الظروف الاقتصادية العالمية تؤثر على المنطقة بشكل رئيسي عبر قناتين رئيسيتين: أسعار الفائدة وسعر النفط ومن المتوقع أن يبقيا مستقرين في المدى القصير.

وقال أن التوقعات تشير إلى بلوغ معدلات النمو في دول مجلس التعاون الخليجي حوالي 2٪ في عام 2019، ويعزى ذلك بشكل رئيسي إلى استمرار وتيرة الإنفاق العام، في الوقت الذي قد يصل فيه نمو القطاع غير النفطي إلى 3.2-3٪ في أفضل الأحوال، بينما ترجح التوقعات أن القطاع النفطي لن يشهد أي نمو يذكر تحت وطأة خفض الإنتاج. وأوضح أن الحساب الجاري الخارجي لسدول مجلس التعاون الخليجي مجتمعاً سيبقى في حالة فائض، نظراً للمستويات المعتدلة لأسعار النفط حالياً.

وأكد شامي أن أغلب دول الخليج تتبع سياسات مالية يمكن وصفها بالأكثر استرخاء في الوقت الحالي، ما سيؤدي إلى ارتفاع عجز ميزانيتها وبالتالي



د.سعادة شامي يتحدث خلال الندوة (مختبر غوزال)



- شامي: مؤشرات على تباطؤ الاقتصادات الكبري و'النقد' قد يراجع تقديرات النمو مرة أخرى في 2019
- احتياطات الكويت النفطية وثروتها السيادية تمثل مصدات قوية أمام الهزات وتضمن لها تصنيفاً متميزاً
- السياسة النقدية للبنك المركزي حفزت نمو القطاع غير النفطي وحافظت على جاذبية الدينار
- 2٪ متوسط النمو المتوقع لاقتصاديات دول الخليج في 2019 بدعم من زخم القطاع غير النفطي

سيزداد الدين العام لتمويل هذه العجزات، بالتزامن مع بقاء أسعار النفط عند مستوياتها المعتدلة، بالإضافة إلى استحقاق آجال جزء كبير من إصدارات الدين هذا العام. فبحسب تقديرات أولية، قد تصل إصدارات سندات الدين لدول مجلس التعاون الخليجي إلى ما بين 50 إلى 60 مليار دولار هذا العام، مشيراً إلى أن ذلك قد يعتمد على أسعار النفط، موضحاً أنه من المتوقع أن تكون السعودية أكبر المقرضين في عام 2019 بحوالي 30 مليار دولار إلا أن بيع قسم كبير من شركة سابك إلى أرامكو بحوالي 70 مليار دولار قد يخفف من الحاجة إلى الاقتراض.

وأشار إلى أنه من الممكن أن تلجأ سلطنة عمان والبحرين إلى سوق الصكوك والسندات لسد عجز الميزانية، غير أن احتياجات البحرين التمويلية قد تكون أقل من السابق بسبب الدعم المالي الذي تلقته من دول مجلس

التعاون الخليجي والتدابير المالية التي اتخذتها مؤخراً، بينما ستواجه عمان تكلفة اقتراض أعلى بعد تخفيض تصنيفها الائتماني. وبشكل عام، أكد أن نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي تظل عند مستويات معتدلة في معظم دول مجلس التعاون الخليجي، وهو ليس مصدر قلق على المديين القصير والمتوسط.

الاقتصاد الكويتي

وقال شامي إن نمو الاقتصاد الكويتي بعد بمنأى إلى حد ما عن التباطؤ الذي يشهده الاقتصاد العالمي، مشيراً إلى أن توقعات نمو القطاع غير النفطي ستكون حوالي 2.5-2.8٪ في 2019-2020، بفضل السياسات المالية والنقدية التوسعية، متوقعاً أن يبقى معدل نمو القطاع النفطي هامشياً بالتزامن مع التزام الكويت بقرار منظمة الدول المصدرة للنفط أوبك بخفض الإنتاج

ليصل متوسط إنتاج البلاد عند مستويات 2,7 مليون برميل يوميا، مشيراً إلى أنه من المتوقع أن يتراوح معدل نمو الاقتصاد الكويتي ككل بين 1,5 و2٪ في عام 2019-2020.

وقال شامي إن قطاع الاستهلاك الشخصي يسجل أداء جيداً بدعم من انخفاض مستويات التضخم وارتفاع مستويات التوظيف بالإضافة إلى انخفاض معدلات الفائدة

وإقرار البنك المركزي الكويتي لخطوات تحفيزية لعمليات الإقراض الاستهلاكي عبر رفع سقف الاقتراض. حيث أن الائتمان سجل نمواً جيداً بلغ 5٪ على أساس سنوي في يناير الماضي، إلى جانب تعافي القطاع العقاري، بعد انخفاضه في العام 2015-2016 تزامناً مع أزمة انخفاض أسعار النفط، لترتفع المبيعات العقارية بنحو كبير بلغ 56٪ في العام الماضي، وذلك بدعم من القطاع السكني. وأكد شامي على دور

السياسة النقدية في دعم النشاط الاقتصادي. وذلك من خلال قيام بنك الكويت المركزي برفع سعر الفائدة الرئيسي بوتيرة أقل من تلك المتبعة من قبل بنك الاحتياطي الفدرالي الأمريكي وبعض دول مجلس التعاون الخليجي، مع الأخذ بعين الاعتبار الحفاظ على قوة وجاذبية الدينار الكويتي. فقد حافظ البنك المركزي على سعر الفائدة منخفضاً نسبياً، من أجل تعزيز نمو الائتمان ومساعدة القطاع غير النفطي من خلال دعم الاستهلاك والاستثمار. وبهذا، فإن البنك المركزي نجح في التخفيف من انعكاس التشدد في السياسة النقدية الأمريكية على أسعار الفائدة المحلية وعلى نشاط القطاع الخاص بشكل عام، مستفيداً من نظام سعر الصرف الذي يربط الدينار ببسلة من العملات بدلاً من أن يكون مربوطاً بالدولار الأمريكي فقط.

وأوضح أن عجز ميزانية

العام 2018-2019 تقلص بفضل ارتفاع أسعار النفط، الأمر الذي يمنح هامشاً لزيادة الإنفاق في العام المالي الحالي بعد انخفاض معدل الإنفاق الرأسمالي في السابق. وأضاف أن مسودة موازنة العام المالي الجديد أظهرت زيادة قوية في معدلات الإنفاق بلغت 5٪ مع الإبقاء على وتيرة جيدة للإنفاق الرأسمالي، مشيراً إلى أنه من المتوقع أن يصل عجز الميزانية هذا العام إلى 7,5٪ من الناتج المحلي قبل التحويل إلى صندوق احتياطي الأجيال القادمة، فيما سيبلغ مستويات 8-9٪ من الناتج المحلي بعد التحويل غير آخذين بعين الاعتبار عائدات المدخرات المالية. كما توقع تعافي وتيرة الإنفاق على المشروعات في ظل بقاء العديد منها في قطاعات الإسكان والنفط والبتر وكيميائيات بانتظار الترسبات.

وأكد شامي أن مستويات الدين تبقى منخفضة للغاية، مشيراً إلى أن إصدارات الدين ستبقى متوقفة لحين إقرار قانون الدين العام من قبل مجلس الأمة، موضحاً أنه حتى في حال إقرار قانون الدين العام فلن تكون هناك إصدارات من الحجم الكبير خلال هذا العام. وأضاف أن أبرز التحديات التي تحيط

بالاقتصاد الكويتي قد تأتي من انخفاض الإنفاق الرأسمالي وتراجع في أسعار النفط وكذلك ضعف الاستثمار الأجنبي المباشر ونظرة المستثمر إلى منهج قطاع الأعمال، مشيراً إلى أن هناك احتمال انخفاض الاحتياطي العام من أجل تمويل عجز الميزانية على المدى المتوسط في غياب السياسات الإصلاحية التي تساهم في توفير مداخيل إضافية للموازنة العامة وخفض النفقات غير الجدية. وختاماً، ذكر كبير الاقتصاديين لمجموعة بنك الكويت الوطني أن الكويت تتمتع بواحدة من أعلى التصنيفات الائتمانية عند AA، مشيراً إلى أن ارتفاع التصنيف الائتماني يعكس الحكم الهائل من احتياطات المواد الهيدروكربونية والمصادر المالية الوفيرة في صندوق الأجيال القادمة الذي يعد من أول وفي طليعة صناديق الثروة السيادية في العالم، في دالة واضحة على بعد النظر والرؤية النقابية التي يتميز بها قادة الكويت أن كان من خلال إنشاء هذا الصندوق أو عدم المس بهذه المدخرات والتزامهم بتحويل نسبة محددة من الإيرادات الحكومية بشكل منتظم حتى في أصعب الظروف.

الكويت تتمتع بواحدة من أعلى التصنيفات الائتمانية عند AA، مشيراً إلى أن ارتفاع التصنيف الائتماني يعكس الحكم الهائل من احتياطات المواد الهيدروكربونية والمصادر المالية الوفيرة في صندوق الأجيال القادمة الذي يعد من أول وفي طليعة صناديق الثروة السيادية في العالم، في دالة واضحة على بعد النظر والرؤية النقابية التي يتميز بها قادة الكويت أن كان من خلال إنشاء هذا الصندوق أو عدم المس بهذه المدخرات والتزامهم بتحويل نسبة محددة من الإيرادات الحكومية بشكل منتظم حتى في أصعب الظروف.

الكويت تتمتع بواحدة من أعلى التصنيفات الائتمانية يعكس الحكم الهائل من احتياطات المواد الهيدروكربونية والمصادر المالية الوفيرة في صندوق الأجيال القادمة الذي يعد من أول وفي طليعة صناديق الثروة السيادية في العالم، في دالة واضحة على بعد النظر والرؤية النقابية التي يتميز بها قادة الكويت أن كان من خلال إنشاء هذا الصندوق أو عدم المس بهذه المدخرات والتزامهم بتحويل نسبة محددة من الإيرادات الحكومية بشكل منتظم حتى في أصعب الظروف.

هل تنجح اندماجات البنوك في مواجهة انخفاض النفط؟

الائتماني المنخفض، والمتطلبات التنظيمية المتزايدة، والمنافسة العالية التي تحفزها الأسواق المصرفية المزدهمة بالبنوك. ويتوقع أن تخفف عمليات الدمج تكاليف التشغيل والتمويل، وتعزز الربحية، والملاءة والكفاءة وتحسين الاقتصادات الكلية.

وانتهى الموقع إلى القول انه ما دامت البنوك تحت رحمة الأسعار العائمة وتعتمد على الأصول والرقابة الحكومية، فمن غير المرجح أن يؤدي الاندماج إلى أنظمة مالية قوية وتنوع اقتصادي مستدام.

وفضلاً عن تعرض الأنظمة المصرفية للضغوط الدورية، فإن هيكل ملكيتها ينطوي على آثار سلبية أخرى على استدامتها على المدى الطويل لعدة أسباب منها أن الحكومات من كبار المساهمين، كما أنه لا توجد آليات معمول بها لضمان حماية بنوك المنطقة من التدخل الحكومي، بل على العكس من ذلك، غالباً ما تستخدم البنوك كآزر مالية للحكومات.



إسلامي في العالم، وكذلك عمليات اندماج مصرفية في الإمارات وعمان وقطر والسعودية. وقد لقيت كل هذه الحركات في القطاعات المصرفية ترحيباً من قبل المراقبين الاقتصاديين، وعزت وكالة موديز هذه الاندماجات إلى انخفاض أسعار النفط، والطلب

ولم تبق هذه الخطط مجرد حبر على ورق، فقد انطلقت جهود الاندماج بين البنوك الخليجية في مواجهة انخفاض مستمر في أسعار النفط منذ 2014 شمل الكويت، حيث تجري عملية اندماج عبر الحدود بين بيت التمويل الكويتي والبنك الأهلي المتحد البحريني ليخلق أكبر بنك

الأسعار النفط المتقلبة. ويتم تحقيق هذا الهدف من خلال الاستثمارات الكبيرة في القطاع الخاص، والطاقة البديلة، والتنمية الاقتصادية القائمة على المعرفة، وبوجه خاص ضرورة توحيد القطاع المالي لدعم نمو القطاع الخاص وأسواق رأس المال المتقدمة.

محمود عيسى التحركات الأخيرة في دول مجلس التعاون الخليجي فيما يتعلق بدمج البنوك باتت تستقطب الانتباه مرة أخرى إلى القضايا الهيكلية الرئيسية في النظام المالي في المنطقة، والتي تستحضر ذكريات الماضي من الأزمة الاقتصادية العالمية بعد عام 2000.

وقال موقع انترناشنال بوليسي داجست إن الانخفاض الحاد في أسعار النفط، وبالتالي تراجع العائدات النفطية في 2008 كان بمنزلة اختبار جدي، ومع ذلك، فإن معظم الحكومات الخليجية لم تتعامل معها إلا من خلال ضخ رأس المال والسياسات النقدية الداعمة.

وأضاف الموقع أن كثيراً من السياسات الاقتصادية الخليجية قد تغير منذ ذلك الحين، حيث أطلقت جميع الحكومات «رؤى تنموية اقتصادية»، خاصة بها للتعويض، وتشترك هذه الخطط التنموية في التزام رسمي بخلق اقتصادات أقوى من خلال الحد من التعرض

«التجارة»: 74,5 ألف دينار رسوم وسم 1,5 طن معادن ثمينة خلال فبراير

عبار 21 بلغت 508 كيلو غرامات في حين بلغت كمية الذهب الخارجي نحو 92 كيلو غراماً. وبينت أن كمية الذهب المحلي الموسومة من عبار 18 بلغت نحو 10 كيلو غرامات في حين بلغت كمية الذهب الخارجي 140 كيلو غراماً. وبينت الوزارة أن كمية السبائك الذهبية الموسومة بلغت 254,9 كيلو غراماً حصلت عنها رسوماً تقدر بنحو 12745 ديناراً (نحو 42 ألف دولار) في حين بلغت كمية السبائك الفضية 95,3 كيلو غراماً وحصلت رسوماً عنها بنحو 476 ديناراً.

أعلنت وزارة التجارة والصناعة أن إجمالي وزن المعادن الثمينة الموسومة خلال فبراير الماضي بلغ نحو 1,571 طن حصلت عنها رسوماً تقدر بـ 74,5 ألف دينار. وقالت الوزارة في بيان صحافي أمس أن وزن الذهب المحلي والخارجي الموسوم بلغ نحو 1220 كيلو غراماً حصلت عنه رسوماً تقدر بنحو 61 ألف دينار. وأضافت أن كمية الذهب المحلي الموسومة من عبار 22 بلغت 114 كيلو غراماً في حين بلغت كمية الذهب الخارجي 354,9 كيلو غراماً. وذكرت أن كمية الذهب المحلي الموسومة من

إعلان

دعوة لمساهمي شركة الكويت بيلارز للاستثمار المالي ش.م.ك.م. للاكتتاب الخاص في زيادة رأس المال بنسبة 20%

تتفيداً لقرار مجلس إدارة الشركة في اجتماعه رقم 145 بتاريخ 10/02/2019 وبناءً على موافقة الجمعية العمومية غير العادية للشركة المتعددة بتاريخ 04/02/2018.

يسر شركة كويت بيلارز للاستثمار المالي ش.م.ك.م. دعوة مساهميها الكرام المقيدين بسجل المساهمين كما في 28/03/2019 للاكتتاب في زيادة رأس المال من خلال إصدار عدد 60,000,000 سهم بسعر 100 فلس للسهم الواحد ويومن علاوه إصدار وذلك ابتداءً من 31/03/2019 إلى 11/04/2019.

مدير الإصدار: شركة كويت بيلارز للاستثمار المالي ش.م.ك.م.
مقر الإكتتاب: شركة كويت بيلارز للاستثمار المالي - شارع فهد السالم - برج النصار - الدور الرابع.
ساعات العمل: من الأحد حتى الخميس من الساعة 8:00 صباحاً وحتى الساعة 3:00 بعد الظهر.
الوثائق المطلوبة: الأفراد: صورة عن البطاقة المدنية ورقم التداول، تفويض من المساهم إلى للاكتتاب من يتوب عنه لزيادة رأس المال مرفق صورة البطاقة المدنية للمفوض.
الشركات: صورة عن السجل التجاري، اعتماد التوقيع ورقم التداول، تفويض من الشركة إلى المتدوب لزيادة رأس المال مرفق صورة البطاقة المدنية للمندوب.
طرق الدفع: - الشيك باسم شركة كويت بيلارز للاستثمار المالي.
- التحويل البنكي: بنك برقان - شركة كويت بيلارز للاستثمار المالي - حساب رقم: 000 / 4417 / 001 / 6602781 / 0231 - رقم الأيبان KW39BRGN0000000000206250634

يجب على المستثمرين الرجوع إلى نشرة الاكتتاب للحصول على معلومات أكثر تفصيلاً.

«لا تتحمل هيئة أسواق المال، أو أي جهة رقابية في دولة الكويت، أي مسؤولية عن محتويات هذا المستند ولم يتم باعتماد محتوياته أو التحقق من صحة ودقة أي من المعلومات الواردة فيه، ولا تتحمل هيئة أسواق المال، أو أي جهة رقابية في دولة الكويت، أي مسؤولية من أي نوع عن أي خسارة ناتجة عن الاعتماد على كافة أو جزء من محتويات هذه النشرة، يُمنح باستشارة مستشار الاستثمار.»

للحصول على نسخة من نشرة الإكتتاب، يرجى مراجعة مقر الشركة أو الموقع الإلكتروني www.kpfi.com.kw

لتزيد من المعلومات الرجاء الإتصال على هاتف رقم، 22251200 داخلي 126

شركة ميزان القابضة
MEZZAN HOLDING CO.

تعلن شركة ميزان القابضة ش.م.ك.ع عن فتح باب الترشح لعضوية مجلس الإدارة

في دورته الجديدة 2019-2021، وذلك لمدة أسبوعين اعتباراً من تاريخ نشر هذا الإعلان، وعلى من يرغب في ترشيح نفسه لمنصب عضو مجلس الإدارة وتتوافر لديه الشروط الواردة في عقد التأسيس والنظام الأساسي للشركة والقوانين ذات الصلة وقرارات هيئة أسواق المال مراجعة مقر الشركة الكائن في منطقة الشويخ الصناعية 3 - قطعة 1 - شارع 71 - قسيمة 176 - 173 وذلك أثناء ساعات الدوام الرسمي من الساعة 8 صباحاً وحتى الساعة 4 عصراً وذلك لتعبئة نموذج الترشح مصطحبين معهم المستندات التالية التي تثبت توافر الشروط المنصوص عليها في تعليمات هيئة أسواق المال :

- صورة البطاقة المدنية أو جواز السفر
- كافة المستندات المؤيدة المعتمدة للمؤهلات العلمية والمهنية
- كافة المستندات المؤيدة المعتمدة لبيانات الخبرة الوظيفية السابقة

يمكن للسادة الراغبين في الترشح التواصل مع مكتب أمانة سر مجلس الإدارة على رقم هاتف: ٢٢٢٨٦٤٤٤
داخلي: ٦٤٦٠ - ٦٧٣١ - ٦٧٠١ - ٦٤٧٩

الصدوق العربي يقدم قرصاً للبنان لدعم مصرف الإسكان

أكدت مصادر قناة «LBC» اللبنانية أن «الصدوق العربي سيقدم قرصاً للبنان لدعم مصرف الإسكان»، مشيرة إلى أن «هذا القرص يمنح التمويل بفائدة 2,5٪ على أن يقوم المصرف بتسليف القروض إلى المواطنين بفائدة 5,5٪».

وأوضحت المصادر أن «الفترة الزمنية لسداد القرض هي 30 سنة».

ولفتت المصادر للقناة إلى أن «الصدوق العربي سيقوم بإقراض مبلغ 165 مليون دولار بالدينار الكويتي، وهذه الألية تساهم في تحسين السيولة في السوق، وتعزز وضع الليرة اللبنانية».